

ميكانيزمات المشاركة السياسية وإشكاليات بناء التنمية المحلية الراشدة في الجزائر

The mechanisms of political participation and the problems of building rational local development in Algeria

أ.د. شعنان مسعود
جامعة الجزائر 3
m.chanane@yahoo.fr

*ط.د. زكرياء حريزي
جامعة الجزائر 3
zakaria.hrizi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/10/13

تاريخ القبول: 2022/06/27

تاريخ الارسال: 2022/06/14

ملخص :

تتطرق هذه الدراسة الى مسألة إن المشاركة السياسية ودورها في بناء التنمية المحلية وفق معادلة الحكم الراشد حيث أصبحت من أساسيات الفعل الديمقراطي التشاركي في زمننا الحالي، إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية دون التعرض للتنمية المحلية ، فقد أصبحت هذه الأخيرة ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي من جهة، ووجه يعكس لنا العملية الديمقراطية التشاركية في شقيها الايجابي والسلبي من جهة أخرى، كما تعتبر المشاركة السياسية مؤشر ومقياس النجاح بالنسبة للتنمية المحلية وكما أن الديمقراطية التشاركية هي عملية مركبة من مجموعة من العناصر، فإن المشاركة السياسية كأحد عناصرها هي كذلك عملية مركبة لها عناصرها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها أو إهمالها.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، التنمية المحلية، الحكم الراشد المحلي.

Abstract:

This study addresses the issue of political participation and its role in building local development according to the equation of good governance, as it has become one of the basics of participatory democratic action in our time. On the one hand, and a face that reflects the participatory democratic process in its positive and negative aspects, on the other hand, and political participation is an

*المؤلف المرسل: حريزي زكرياء

indicator and measure of success for local development, and just as participatory democracy is a complex process of a group of elements, political participation as one of its elements is also a complex process with its basic elements which cannot be dispensed with or neglected.

Keywords: Political Participation, local Development, Good Governance.

مقدمة:

تعتبر المشاركة السياسية إحدى أهم دعائم التنمية المحلية الراشدة المبنية على أسس علمية في سعيها نحو تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصًا على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها. ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشاركة السياسية للنهوض بالمجتمعات المحلية، لكن إن لم يشارك المواطنون بجهودهم وإمكاناتهم للنهوض بمجتمعاتهم، فإن الحديث عن التنمية المحلية الراشدة يصبح غير مجدي؛ فالتنمية أيًا كان نوعها أو مجالها اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو سياسيًا... تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أيًا كان موقعه في المجتمع.

ولذلك أصبح توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية اليوم أمرًا في بالغ الأهمية، وذلك من أجل تحقيق تنمية يتقبلها المجتمع، وللوصول إلى هذه الغاية السامية والنبيلة يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم. لذلك تعتبر المشاركة السياسية كمدخل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي على المستوى المحلي وفق المقاربة الرشيدة للحكم المحلي الذي تعاني منه الجزائر لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة وارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، كون مخرجات التنمية لم تعد تأتي من السلطة المركزية في العاصمة أو من العالم الغربي كقوالب جاهزة، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للمواطنين كتعبير عن الفعل التشاركي، حيث تجد فيها كل معاني الاتحاد والتضامن والتعاون بين الفواعل الرسمية وغير رسمية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين في شتى المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ)، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والرشيدة.

ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية للموضوع في ما يلي: إلى أي مدى يمكن اعتبار ميكانيزمات المشاركة السياسية رافدا قويا لبناء تنمية محلية وفق مبادئ الحكم المحلي الراشد في الجزائر؟

منهج الدراسة ومحاورها:

وفقا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال، العمل على تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ثم تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بهذه المتغيرات من خلال الاطلاع على ما كتب حول جزئيات هذا الموضوع وما أجري من دراسات سابقة لوضع رؤية متناسقة ومتكاملة للموضوع محل الدراسة، كما تم الاستعانة بالمقترح القانوني للتعرف على القوانين والتشريعات الجزائرية الخاصة بمشاركة المواطن في التنمية المحلية، وهو ما سمح بتقسيم الموضوع إلى أربعة محاور كالتالي:

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

المحور الثاني: العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية

المحور الثالث: دور ميكانيزمات المشاركة السياسية في الدفع نحو تفعيل التنمية المحلية الراشدة في الجزائر.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه ميكانيزمات المشاركة السياسية في سبيل بناء تنمية محلية راشدة في الجزائر.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

يعتبر تحديد المفاهيم من أهم مراحل البحث العلمي، ومن بين محددات نجاحه، لأنها تشكل فيما بعد، أبعادا ومؤشرات تعين الباحث في بناء وتحليل الموضوع بشكل سليم ودقيق.

أولا: تعريف المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بالمشاركة بصفة عامة، وذلك تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية على أكمل وجه.

فالمشاركة لغة تعني المساهمة، أما اصطلاحا فهي تعني " أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن، وذلك للتأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي¹، كما تعني أيضا " وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ، أو المتابعة والتقييم التي يكتسب الأفراد من خلالها أهدافا مهارية"².

كما عرفت الأستاذة نهى محمد أمجد نافع المشاركة بأنها: "الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط

وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي"³.

من خلال التعريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن المشاركة قد تعني وجود علاقة تضامن بين أفراد المجتمع الواحد، بحيث يلتقون في نقطة هامة وهي الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعهم، هذا الأخير الذي يقع على عاتقه إتاحة الفرصة لأفراده للمشاركة على قدم المساواة، وأن لا يحرمهم منها بسبب العرق أو اللون أو الدين أو المكانة الاجتماعية، لأن مظاهر العنصرية هذه تعتبر عائق في سبيل تطور المجتمعات من الناحية السياسية، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نخلق تنمية محلية وأن نبني دولة قوية بمجتمع عنصري، إقصائي لا يشارك الجميع في صنع سياساته التنموية في جميع المجالات.

وبالتالي إذا كانت المشاركة في أبسط معانيها ترمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، فإن المشاركة السياسية تعني تحديدا كما يقول صامويل هانتغتون: "جميع نشاطات المواطنين الهادفة للتأثير على القرارات الحكومية وعلى اختيار صناع القرار في الحكومة سواء كانت تلك الأنشطة ذاتية فردية أو جماعية بصفة قانونية أو غير قانونية طويلة الأمد أو آنية فعالة أو غير فعالة"⁴ ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن المشاركة السياسية لا ترمي إلى تغيير النظام بأسره، بل إيجاد سبل جديدة لإعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع، كما ركز عالم السياسة صامويل هينتيغتن من خلال هذا التعريف على الأنشطة المشروعة وغير المشروعة التي يمارسها الأفراد في التأثير على القرارات الحكومية.

ثانيا: تعريف التنمية المحلية الراشدة

للإحاطة بهذا المفهوم لا بد من أولا تعريف التنمية المحلية كمصطلح عام مجرد، ثم ننتقل إلى إسقاطه على معايير الحكم الراشد.

1- تعريف التنمية المحلية

في إطار الاهتمام المتزايد بالتنمية الشاملة، ظهر مفهوم التنمية المحلية كمصطلح جديد في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ليشير إلى آلية جديدة لتنمية المجتمع المحلي جري بمقتضاها التخطيط لمختلف العمليات وتنفيذها على أساس تعاون الجهود الأهلية والحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، عبر عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك

مع السلطات المحلية لتحسين نوعية الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في العمل التنموي.⁵

من هذا المنطلق يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: " عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية، وذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، وتعتمد على تفصيل كل موارد المجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته مع إشراك الانسان المحلي".⁶

وفي ذات السياق يعرف الدكتور فاروق زكي التنمية المحلية، بأنها: " تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية".⁷

كما عرف مؤتمر كامبريدج التنمية المحلية بأنها: " حركة مهمة لرفع مستوى الحياة في المجتمع المحلي ككل بمشاركة نشطة من جانب أعضائه ومكوناته، وتضم تنمية المجتمع المحلي كل أشكال تحسين مستوى الحياة في المجتمع، كما تضم كل أنواع الأنشطة التنموية في المنطقة سواء تلك التي تقوم بها الحكومة أو الهيئات غير الحكومية، فالتنمية المحلية هي عبارة عن عملية تعاون وتكامل بين المجهودات الحكومية والمجهودات الشعبية لتحسين مستوى الخدمات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المقدمة لأفراد المجتمع المحلي في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق منظومة شاملة ومتكاملة".⁸

2- تعريف الحكم الراشد المحلي

يعتبر مصطلح الحكم الراشد مفهوما حديثا، كما أنه يتميز بتعدد تعاريفه، فهو غير مرتبط بمعنى معياري وثابت، ذلك أن المعنى المعطى للمفهوم ودلالاته تختلف من مجتمع لآخر تبعا لمنظومته القيمية والعقائدية، ومن هذا المنظور، فإن مظاهر الحكم الراشد تختلف باختلاف أهداف وقيم المجتمعات، ففي بعض المجتمعات يتم التركيز على الكفاءة والنزاهة، وفي أخرى يتم التركيز على الانسجام والاجتماع، وفي ثقافات أخرى، نجدها تعطي الأولوية للحقوق الفردية، والبعض الآخر يعطي الأولوية لتطبيق القانون، في حين، يركز البعض الآخر،

على التقاليد والعشائر في صنع القرار، وفي بعض المجتمعات ينحصر الهدف الأول في تحقيق النمو الاقتصادي، أما مجتمعات أخرى، فتعطي الأهمية للثراء والتنوع الثقافي، وهذا الاختلاف أنتج لنا ثلاث إشكاليات معرفية ابستمولوجية، منها ما يتعلق بالإشكالية التي يطرحها على صعيد الترجمة خاصة اللغة العربية التي تعد أغنى اللغات من حيث المصطلحات، والثاني يرتبط بإشكالية التعريف، وما أفرزه من جدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، والثالث يرتبط بإشكالية النموذج والبحث عن إطار قيمي موحد يجمع بين المنظومات الفكرية والحضارية السابقة الذكر ويسمح بتعميمها.⁹

كما ظهر مفهوم الحكم الراشد في عام 1989، خاصة في كتابات البنك الدولي في إطار التغيير الذي حدث على مستوى طبيعة دور الحكومة من جانب، والتطور الذي طرأ على علم الإدارة من جانب آخر، حيث لم تعد الدولة على المستوى العملي هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة، بل أصبح لديعا شركاء يتقاسمون معها هذا الدور مثل: تنظيمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، المنظمات... الخ، ونتيجة لهذا التغيير، حدث الانتقال من نظام محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلي مبني على الشراكة القوية بين المجالس المحلية و منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص¹⁰... الخ

ويمكن تعريف الحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والادارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويؤدون واجباتهم ويناقشون خلافاتهم".¹¹

كما عرف البنك الدولي الحكم الراشد على أنه: " مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة الموجهة للدول والمؤسسات، التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع التي يزخر بها، وكذا الربط بين الحكم الراشد والتنمية التشاركية، وكذا حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى تعيين وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام، محاربة الرشوة وتخفيض النفقات الفائضة والمبالغ فيها في المجال الإداري والعسكري".¹²

في المقابل يعرف الحكم الراشد المحلي على أنه: " استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".¹³

وبمفهوم واسع يمكن القول بأن الحكم الراشد المحلي هو عبارة عن مجموعة من الفواعل و الإجراءات والعمليات والتقاليد التي تملك حق تقرير طريقة ممارسة السلطة المحلية، وكيفية إشراك المجتمع المحلي في صياغة السياسات المحلية وصناعة القرار خاصة في القضايا ذات الاهتمام العام.

كما يوضح الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا ديسمبر 1996 عناصر الحكم الراشد المحلي على النحو التالي:

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- لا مركزية مالية، وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.¹⁴

المحور الثاني: العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية الراشدة

إن العلاقة التي تربط المشاركة السياسية بالتنمية المحلية المبنية على مبادئ الحكم الراشد هي علاقة وثيقة، إذ لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية في غياب التنمية المحلية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص في المشاركة بين المواطنين في تسيير شؤونهم والمبنية على العدالة الاجتماعية والإيمان كل الإيمان بتقليص حجم البطالة والفقر وتحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية المحلية.

في المقابل لا يمكن الحديث عن التنمية المحلية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية، فالمشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع ويمارسه المواطنون الذين بلغوا سن الرشد من خلال التأثير على صنع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات واتخاذها، وبذلك تكون صيرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين يعبر عن مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية في تلك الدولة،¹⁵ مما سيسمح بالمضي بخطوات ثابتة نحو تحقيق تنمية محلية راشدة على الوجه الصحيح دون استعمال قشور التغيير وترك اللب.

بالإضافة إلى ذلك فإن المشاركة السياسية ليست مجرد أداة من أدوات التنمية المحلية الراشدة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية محلية فعالة وفق مبادئ الحكم الراشد التي تعتمد على مشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وهو ما يعني انطلاق التنمية من القاعدة نحو القمة، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد

المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والاستراتيجيات والسياسات التنموية في المجتمعات المحلية.¹⁶

وبالتالي فإن تحقيق التنمية المحلية الراشدة لن تتحقق إلا في ظل المشاركة الفعالة للمواطنين في هذه التنمية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تمكين المواطنين المحليين أثناء ممارسة حياتهم اليومية من المشاركة الكاملة وبشكل عملي في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وهذه المشاركة هي التي تحقق التنمية المحلية المبنية على أسس الحكم الراشد على المستوى المحلي وخاصة مشاركة فئة الشباب باعتبارها عماد رأسمال البشري لأي مجتمع، خصوص إذا كانت ذات وزن ثقيل في التركيبة السكانية للمجتمع مثل ما هو الحال في المجتمع الجزائري.¹⁷

ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على تطبيق مفهوم الحكم الراشد المحلي وربطه بالتنمية المحلية من أجل توسيع دائرة المشاركة العامة لأفراد المجتمع مع التركيز على تعزيز دور فئة الشباب في صياغة القرار واتخاذها باعتبارها أهم الموارد التي يجب الاستثمار فيها من أجل إحداث تنمية محلية شاملة ومستدامة، وذلك عن طريق تحويل طاقات وإبداعات الشباب إلى عناصر إيجابية تخدم تنمية المجتمع المحلي، لأن التنمية التي لا تتضمن مشاركة واسعة من طرف السكان المحليين هي تنمية فاشلة، وفي هذا الإطار، يرى " أحمد بوعشيق " بأن الدراسات تؤكد وجود علاقة وظيفية بين الحكم الراشد المحلي أو الحوكمة المحلية المبنية على المقاربة التشاركية كما يسميها البعض والتنمية المحلية. حيث أن جميع الأدبيات والإسهامات القانونية والاقتصادية تؤكد أنه لا يمكن تحقيق التنمية على المستوى المركزي أو الوطني دون توسيع الدور الاقتصادي للجماعات المحلية لأن غياب هذه الأخيرة يشكل عائقا في وجه التنمية بشكل عام.¹⁸

وفي هذا الصدد فقد أشارت العديد من الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحثيبتها، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع المحلي للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتتبع سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع المحلي.¹⁹

كما تعمل المشاركة السياسية على زيادة تماسك أفراد المجتمع المحلي وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من

خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية، إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي والاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقات والكفاءات المحلية في المجتمع.²⁰

ومنه يمكن القول بأن المشاركة السياسية تمثل المنطلق الاستراتيجي لأنشطة العديد من المنظمات في المجتمعات المحلية المتطورة التي تعنى بخدمة المجتمع، ومن أجل نجاح المشاركة السياسية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحقيق التنمية المحلية الراشدة تبنت غالبية الدول العربية ومنها الجزائر فكرة وضع "إستراتيجية التنمية المحلية المستدامة" التي تمثل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الشاملة في هذه الدول، وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المحلية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر، بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يركز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.²¹

ولاشك أن استراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الدول العربية يجب أن تركز على الالتزام ببناء مجتمع عادل ومتكامل يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ومن هنا يمكننا القول بأن المشاركة السياسية هي قاطرة التنمية المحلية الراشدة من أجل العبور لمجتمع محلي جديد متكامل فيه أدوار جميع عناصره، بما يحقق رغبات وطموحات جميع فئاته لتحقيق الرفاهية المنشودة.²²

يتضح مما سبق أن العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية الراشدة قوية ومتينة، تحتكم إلى القاعدة الأساسية التي تقوم على أن نجاح التنمية المحلية لا تكون إلا من خلال المشاركة السياسية، فنجاح تجربة أي دولة في تحقيق التنمية المحلية وفق مبادئ الحكم الراشد، يرجع إلى اعتمادها على مشاركة مواردها البشرية المحلية، أما إذا تجاهلت الدولة هذه الموارد البشرية وركزت على موارد أخرى مادية فإنها ستخلق عبئ مستمر على التنمية المحلية، وهو وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة وإبداعا دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية المحلية في مجتمعه، باعتبار أن الحكم الراشد المحلي هو أساس تحسين مستوى الحكم الراشد الوطني، وفي هذا الصدد يقول شابير شيما shabbir

shima بأن " لامركزية السلطات والوظائف الرئيسية للحكومة من المركز إلى المناطق والمقاطعات والبلديات والأحياء المحلية، يعتبر آلية فعالة لتمكين الجمهور من المشاركة في الحكمانية، ولهذا يعتبر عاملا أساسيا في تقرير ما إذا كانت الأمة قادرة على خلق وإدامة الفرص العادلة لجميع الأفراد في المجتمع".²³

المحور الثالث: دور ميكانيزمات المشاركة السياسية في الدفع نحو تفعيل

التنمية المحلية الراشدة في الجزائر

يسعى أفراد المجتمع المحلي في الجزائر للمشاركة في الدفع نحو تفعيل التنمية المحلية الراشدة من خلال مجموعة من الميكانيزمات المختلفة، والتي يتمكن بموجبها من المساهمة في صنع القرارات والسياسات العامة المتعلقة بخطط التنمية المحلية الراشدة والتأثير فيها، أو اختيار من ينوب عنه أو يمثله في صنع تلك السياسات والقرارات، ويمكن استعراض دور هذه الميكانيزمات كما يلي:

أولا: الإنتخابات:

لقد أصبحت الانتخابات في العصر الحالي من المؤسسات الرئيسية في الأنظمة الديمقراطية، إلى درجة أنها أصبحت المعيار الذي تقاس على أساسه مدى ديمقراطية ودرجة انفتاح المجتمعات السياسية من عدمها، فالانتخابات في جوهرها أداة المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام بواسطة الهيئات التي تنتخب لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني (البرلمانات) أو المحلي²⁴ (المجالس الولائية والبلدية).

كما تؤدي العملية الانتخابية وظيفة هامة تتمثل في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، واستيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي في عملية بناء التنمية المحلية الراشدة.²⁵

هذا ما يقودنا إلى التأكيد على أن مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم ومصالحهم تعد ضمانة هامة في كفالة حقوقهم، وبمقتضى ذلك تظهر أهمية الانتخابات كوسيلة فعالة وأسلوب أمثل للتعبير عن رغبة وإرادة الشعب في اختيار من يمثله وينوب عنه في ممارسة السلطة والسهر على حماية حقوقه والمحافظة على ممتلكاته. فتمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية من خلال الإنتخاب يعتبر ظاهرة ديمقراطية وممارسة حضارية لتأكيد حرية الفرد في إختيار من يراه مناسبا لتمثيله في السلطة²⁶.

وفي هذا الصدد اتخذ المشرع الجزائري من أسلوب الإنتخاب وسيلة لبناء الديمقراطية المحلية وأداة لتفعيل المشاركة الشعبية في بناء التنمية المحلية الراشدة، وهو ما نصت عليه المادة 16 من الدستور الجزائري لسنة 2020 " تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الإجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته"، كما نصت المادة 19 منه على أنه " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"²⁷.

كما أن لأسلوب الانتخاب تأسيسا قانونيا في قانوني البلدية والولاية، وهو ما نصت عليه المادة الثانية من قانون البلدية 11-10 على أن " البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، كما نص نفس القانون في المادة 11 منه على أن " تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وألويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون"²⁸، وعلى نفس المنوال نصت المادة 12 من قانون الولاية على أن " للولاية مجلس منتخب عن طريق الإقتراع العام ويدعى المجلس الشعبي الولائي، وهو هيئة المداولة في الولاية"²⁹.

وعلى الرغم من العيوب اللصيقة بمبدأ الإنتخاب فهي لا تصل إلى العواقب الناجمة عن تقليص حريات السكان المحليين من إنتخاب من يمثلهم، فالإنتخابات المحلية هي مدرسة الديمقراطية المحلية وحوار بناء بين المواطنين والمشرفين على الإدارة المحلية، وبالتالي إعطاء اللامركزية مميزات الأساسية وفصلها عن المركزية المبسطة ووضع حد للتدخلات الواسعة للسلطات المركزية أو ممثلها في الأقاليم.³⁰

وبالتالي تعد الانتخابات بهذا الشكل المحرك الأساسي للتنمية المحلية الراشدة، كما أنها تلعب دورا أساسيا في تنمية وتحديث المجتمع المحلي، هذا فضلا عن كونها تمثل مجالا خصبا لإنتقاء النخب المحلية وتجديدها وتكريس نفوذها، كما أنها تعتبر آلية ناجعة للتأطير المحلي وتوجيه سيرورة وحدود تنميته ومراقبة ما يمكن أن يحدث فيه من تغيرات إجتماعية وما قد يعرفه من ردود أفعال من قبل سكانه.

ثانيا: المجتمع المدني المحلي

قبل البحث في دور المجتمع المدني المحلي كأحد ميكانيزمات المشاركة السياسية في الدفع نحو تفعيل التنمية المحلية الراشدة في الجزائر، لا بد من تعريف ماهية أو المقصود بتعبير

المجتمع المدني، حيث نعلم جيداً بأن هذا التعبير يأخذ معاني متعددة. إلا أنه يمكن القول بأن المجتمع المدني يمكن التفكير فيه كأحد العناصر الأساسية للحكم الراشد المحلي. انطلاقاً من هذا عرف المختص في شؤون الديمقراطية لاري دايموند LARRY DIAMOND المجتمع المدني بأنه: "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة".³¹

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني (النقابات المهنية، الحركات الاجتماعية، جمعيات الأحياء، الجمعيات التعاونية، الاتحادات الطلابية ... الخ) من بين أحد أهم الشركاء المحليين في تفعيل التنمية المحلية الراشدة، وذلك من خلال مساهمته في رفع مستوى وعي المجتمع المحلي بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي، كما يقوم المجتمع المدني ببث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن اتجاه مجتمعه والقضاء على روح الاتكالية واللامبالاة لديه.³²

وبالتالي فإن الكلام عن دور المجتمع المدني المحلي في الدفع نحو تفعيل التنمية المحلية الراشدة في الجزائر، وخاصة كيفية تدعيم منظمات المجتمع المدني المحلي للمجالس المحلية المنتخبة في إدارتها للتنمية المحلية، يلزمنا في البداية أن نشير إلى أن المشرع الجزائري في قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية رقم 07/12 قد كرس دور المجتمع المدني في تفعيل إضفاء الشرعية الديمقراطية عن طريق دور المجالس المحلية المنتخبة لاسيما في تحقيق التنمية المحلية وتعميق الصلة بين هذه الهيئات المنتخبة والمواطنين المحليين وذلك من خلال تخصيص الباب الثاني كاملاً لمشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلدية وهو ما نصت عليه المواد من 11 إلى 14 من قانون البلدية رقم 10/11، كذلك أشار إلى دور المجتمع المدني في مساهمته في تفعيل دور المجلس الشعبي الولائي في مختلف مجالات التنمية في كثير من المواد أهمها المادتان 97 و98 من قانون الولاية رقم 07/12.³³

كما أن دستور 2020 وبخالف ما سبقه من دساتير أعطى اهتماماً أكبر لكيان المجتمع المدني من خلال تأسيس ولأول مرة هيئة استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية تتمثل في المرصد الوطني للمجتمع المدني وهذا طبقاً لنص المادة 113 من الدستور، وهو ما يعزز المكانة الدستورية للمجتمع المدني وورغبة الدولة في تفعيل دوره والمساهمة في تفعيل التنمية.³⁴

ويمكن إبراز أهم المظاهر التي تؤثر على الدور الهام للمجتمع المدني المحلي في تفعيل التنمية المحلية الراشدة، من خلال المبادرات المحلية والاستشارات المحلية وكذلك العمل التطوعي.

1- المبادرات المحلية

تعتبر المبادرة المحلية للمجتمع المدني المحلي من أجل دفع عجلة التنمية المحلية نحو الأفضل عملية تصحيحية وإستراتيجية وطنية ومحلية في نفس الوقت، فرضتها ظروف دولية وأخرى وطنية ومحلية، وانبثقت عن إرادة سياسية، والتي من خلالها يمكن القضاء على العجز الاجتماعي (البطالة، الفقر، السكن...الخ). وخلق تنمية محلية وفق مقاربة تشاركية تعتمد على مبادئ الحكم الراشد.

وفي هذا الإطار فقد أشار المشرع الجزائري في المادة 12 من قانون البلدية رقم 10/11 إلى ضرورة سعي المجلس الشعبي البلدي إلى وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية، التي تهدف إلى تحفيز المواطنين، وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، باعتبار أن التسيير الجوارى يؤدي إلى تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية.³⁵

وبالتالي يمكن أن نستنتج من خلال نص المادة أن تكريس مشاركة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية الراشدة يكون عن طريق عقد المجلس المحلي لاجتماعات دورية مع فعاليات المجتمع المدني المحلي لسماع اقتراحاتهم ومبادراتهم وأخذها على محمل الجد أثناء التنفيذ.

وفي هذا الصدد، فقد أشار رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني عبد الرحمان حمزاوي، إلى وجود "مبادرات عديدة ومشاريع بناءة" للحركة الجمعوية على المستوى المحلي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ونقل الانشغالات اليومية للمواطن في شتى المجالات، على غرار قضايا البيئة، السكن، الصحة، الشغل وغيرها من القضايا التي يمكن للجمعيات التدخل فيها، علاوة على دورها في الحفاظ على النسيج الاجتماعي وفي تعزيز الوحدة الوطنية، مشددا في ذات الوقت على ضرورة تأطير هذه المبادرات ضمن حركة جمعوية قوية بغية تنظيمها حتى تساهم بصفة فعالة في تفعيل التنمية المحلية الراشدة التي ستؤدي بدورها إلى تحسين ظروف الحياة بالنسبة للمجتمع المحلي.³⁶

2- الإستشارة المحلية

وهي إجراء يمكن اللجوء إليه من طرف المجالس المحلية المنتخبة قصد أخذ رأي فني أو تقني من مختص للوصول إلى قرار نهائي في مسألة معينة من المسائل المتعلقة بأشغال هذه المجالس أو لجانها³⁷ وكان المشرع الجزائري واضحا عندما أشار في المادة 36 من قانون الولاية 07/12 إلى أنه: " يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته"³⁸.

في المقابل فإن قانون البلدية 10/11 حمل في طياته نمطين من الاستشارة الأول إلزامي وهو ما نصت عليه المادة 11 في فقرتها الثانية على وجوب اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما النمط الثاني من الاستشارة فهو اختياري حسب ما جاء في نص المادة 13 من قانون البلدية 10/11 التي منحت لرئيس المجلس الشعبي البلدي السلطة التقديرية في إمكانية الاستعانة بصفة استشارية عند الضرورة بكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين بإمكانهم تقديم مساهمة مفيدة للمجلس أو لجانها بحكم المؤهلات العلمية والفنية التي يمتلكونها أو طبيعة النشاط الذي يمارسونه.³⁹

وبالفعل تساهم الاستشارة المحلية في حسن اتخاذ القرارات وتوجيه المشاريع التنموية على المستوى المحلي وفق ما يتماشى واحتياجات المواطنين وليس وفق اتجاهات التشكيلات الحزبية المختلفة التي تتكون منها المجالس الشعبية البلدية والولائية، والتي لا يمكنها التجانس والتوافق في غالب الأحيان فتجد نفسها في حالة انسداد سياسي مما قد يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية المحلية وإدخالها في حلقة مفرغة تبدأ من الصفر لتعود إلى الصفر.⁴⁰

3- العمل التطوعي

تعرف الباحثة هنا بدوي العمل التطوعي بأنه: " الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع دون الحصول على فوائد مادية بدافع إنساني يتحمل مسؤولياته، ويشترك في أعمال تستغرق وقتا، وجهدا، وتضحيات شخصية، ويبذل المتطوع كل ذلك عن رغبته وباختياره معتقدا بأنه يجب تأديته"⁴¹، من خلال هذا التعريف يتضح أن العمل التطوعي لا يرمي إلى البحث عن الربح والمنفعة الخاصة بل العكس من ذلك فهو آلية لمساعدة المجتمعات بدون مقابل الهدف منه المشاركة في تنمية المجتمع.

- انطلاقاً من هذا تبرز مساهمة العمل التطوعي كأحد الوسائل المعتمدة من طرف منظمات المجتمع المدني في الجزائر في دعم وتفعيل التنمية المحلية الراشدة من خلال ما يلي:
- المساهمة في خلق فضاءات مريحة ونقية للعيش.
 - مساعدة السلطات المحلية (البلدية والولاية) في على أعمال النظافة والتطهير وإنشاء مساحات خضراء والاعتناء بها، وهو ما من شأنه أن يرفع من قدرات السلطات المحلية في جوانب أخرى لتفعيل التنمية المحلية.
 - يدفع بالسلطات المحلية إلى ابتكار طرق جديدة لمجابهة احتياجات المجتمع المحلي المتزايدة والتمهيد لنشاط محلي أشمل في مجالات العمل التي تطرق إليها المتطوعون من جمعيات المجتمع المدني المحلي.
 - يكمل العمل المحلي الذي تقوم به السلطات المحلية ويدعمه لصالح المجتمع المحلي عن طريق تحسين مستوى الخدمة أو توصيلها.
 - يوفر خدمات قد يصعب على الإدارة المحلية تقديمها لتعقدتها وتشابكها، وذلك لما تتميز به الأجهزة التطوعية من المرونة والقدرة على الحركة السريعة.⁴²
- من خلال هذه الآليات وغيرها تتجلى أهمية وضرورة إبرام شراكة قوية بين مؤسسات المجتمع المدني المحلي والجماعات المحلية ، هذه الأهمية تتجسد في العلاقة بين المجتمع المدني وأدائه الفعال في تفعيل التنمية المحلية الراشدة وتأثيره عليها ، وهي علاقة يسعى من خلالها المجتمع المدني إلى إيجاد ترابط بينهما، وبالتالي تحقيق التأثير الإيجابي الذي يجمع بينهما وتجسيد جميع الأهداف المرجوة، وعليه فإن المجتمع المدني المحلي يسعى بجميع مؤسساته إلى العمل على تطوير الأداء الخاص بالجماعات المحلية من خلال المساهمة في تطوير قيامها بكل الأعمال وهذا التطوير شمل عدة جوانب وعدة نواحي وعليه فإن ذلك يعتبر بمثابة الدافع القوي الذي يؤثر بالإيجاب على تحقيق التنمية المحلية الراشدة.

ثالثاً: الأحزاب السياسية

يعتبر تكوين الأحزاب والانضمام إليها من صميم المشاركة السياسية بل وحق من الحقوق السياسية التي يتمتع بها المواطن،⁴³ حيث تعمل الأحزاب السياسية على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية من خلال تنمية علاقاتها بالناخبين، كما تعد حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين.⁴⁴

وفي هذا الصدد يعرف الأستاذ سعيد بو الشعير الحزب السياسي على أنه: " تنظيم، يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام

قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، وتهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها⁴⁵، كما أن الشيء المتعارف عليه في الأدبيات السياسية هو، أن على الحزب الذي يريد أن يصل أو أن يستمر في السلطة لوقت طويل يجب أن يكون برنامجه السياسي معبرا عن آمال وطموحات ومشاعر أغلبية المواطنين مما يعزز قاعدته ويضمن بقاءه.

وعليه فالأحزاب السياسية تعمل في الكثير من الدول ومنها الجزائر على تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتمثل الأحزاب السياسية أحد العوامل المهمة والرئيسية في عملية بناء التنمية المحلية الراشدة، وتتميز بأدوارها التي تؤديها في التأثير على انتهاج برامج تنموية معينة على المستوى المحلي، على الرغم من أن الهدف الأسمى للأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة، إلا أن لها أدوار مميزة في تحقيق الهدف التنموي ونرى هذا الدور قد تصاعد بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة بحكم أنها أصبحت شريك قوي وفعال مع الدولة⁴⁶.

كما تقوم الأحزاب السياسية بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع المحلي والرفع من كفاءة المنتخب المحلي، وهذا ما يدعم الديمقراطية التشاركية، والاتجاه نحو مزيد من المشاركة في عمليات بناء التنمية المحلية الراشدة، كما تقوم بوظيفة توعية المواطنين المحليين بضرورة المشاركة في بناء مجتمعاتهم وتحسين ظروفهم المعيشية والتي لن تكون إلا عن طريق المشاركة في صناعة القرار المحلي وتوجيهه الوجهة الصحيحة، من خلال تفعيل مبادئ الحكم الراشد من مساءلة وشفافية ورقابة ومكاشفة ومحاسبة... الخ، وذلك من أجل بناء تنمية محلية وفق معايير الحوكمة المحلية العالمية.

وبهذا تعتبر الأحزاب السياسية محرك هام في الدفع بعجلة التنمية المحلية الراشدة في الدولة، لأنها نابعة من رحم المجتمع المحلي وبيئته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية⁴⁷.

في المقابل فإن المتمعن للظاهرة الحزبية في الجزائر فإنه يلاحظ عزوف كبير للمواطن المحلي في الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو حتى التعاطف معها، وربما يعود ذلك حسب رأينا إلى طبيعة البرامج التي تطرحها هاته الأحزاب والتي لا تعالج المشاكل التي يتخبط فيها المواطن (سكن، شغل، خلق فضاءات... الخ)، وبالتالي تعتبر هاته البرامج في نظر المواطن المحلي مجرد خارطة عمل فارغة المحتوى الهدف منها مغازلة صوت الناخب فقط، كما أنها لا تتضمن الآليات والحلول القوية المبنية على أسس علمية وموضوعية للقضاء على المشاكل

التي يتخبط فيها المواطن العادي، كما لا تحمل في طياتها استراتيجية تنموية فعلية تنتقل بالمجتمع المحلي من وضع إلى وضع أفضل منه.

المحور الرابع: التحديات التي تواجه ميكانيزمات المشاركة السياسية

في سبيل بناء تنمية محلية راشدة في الجزائر

سننطلق في دراسة هذا المحور تحديدا من ضرورة التقييد بما ورد في المحور الثالث من ميكانيزمات، والتي على أساسها سوف نتحدث عن التحديات التي تواجه كل من ميكانيزمات الانتخاب والمجتمع المدني وكذا الأحزاب السياسية، بحيث تواجه هذه الأخيرة تحديات وصعوبات على أرض الواقع في المستوى المحلي لاسيما عند التطبيق، وكما هو معلوم فالواقع دائما يأتي عكس ما هو قانوني أو تشريعي خاصة في الدول التي مازالت في طور النمو.

1- تحدي الانتخابات في بناء التنمية المحلية الراشدة

لابد أن نعلم بادئ الأمر بأن الانتخابات تعتبر المدخل الرئيسي والكلمة المفتاحية لأي عملية تحول ديمقراطي أو بناء تنموي، ولذلك فمسألة الاهتمام والتركيز على الانتخابات هي ليست مجرد عملية روتينية لابد منها لإفراز منتخبيين محليين بقدر ما هي عملية مقدسة لا تقوم الديمقراطية في الدولة بشكلها العام إلاّ عبر نجاحها محليا، وبالتالي فالمشروع الجزائري ركز على الانتخابات المحلية من خلال اعتباره الجماعات المحلية قاعدة بناء الديمقراطية وذلك بالرجوع إلى المادة 16 من الدستور الجزائري على أن "تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. أيضا: المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية." ⁴⁸

تليه مباشرة المادة 17 التي تتحدث على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، وبالتالي ضمينا فإن هاتين المؤسستين لا تقومان إلاّ عبر المدخل الانتخابي لبناء الديمقراطية محليا ثم لبناء عمليات التنمية في المجال المحلي كل حسب اختصاصاته وصلاحياته.

لكن على العموم ورغم الأهمية القصوى للانتخابات في الجماعات المحلية وفي دورها في بناء تنمية محلية راشدة، إلاّ أنها تتعرض لعدة تحديات نذكر منها:

- المستوى التعليم للمنتخبين والذي لم تحدده قوانين الانتخاب في الجزائر، بمعنى لم تضبطه بمستوى معين أو بشروط معينة، كأن يكون هناك مستوى تعليمي معين يجب أن يكون متوفرا للمترشح في الانتخابات المحلية أو على الأقل بالنسبة لمن سيكون رئيسا للمجلس الشعبي البلدي أو الولائي، وذلك لكون الغالبية الساحقة من

المجالس الشعبية البلدية لا يملك أغلبية أعضائها الشهادات العليا. وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لديهم، والذي يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه ميكانيزم الانتخابات، إضافة إلى فقدان الأفراد المحليين الثقة بالمسئولين كما أن نقص أو عدم تحمس الأفراد نحو بعض ، مما يصرفهم كثيرا عن المشاركة بانتظام ، عن المشروعات التنموية⁴⁹.

- العديد من الشروط التي تفرضها السلطات الرسمية للترشح غير منطقية مثل عدد المرشحين والذي يفوق الخيال في بعض البلديات لدرجة أنه يعلق البعض بأن عدد المرشحين أكثر من عدد المصوتين.

- تفشي ظاهرة العروشية والقبلية التي دائما ما تدفع نحو الانحياز والتصويت لصالح مرشح العرش أو القبيلة وتهميش المرشح الذي تتوفر فيه الكفاءة اللازمة بحجة أنّ الانتماء للدم أولى من الكفاءة والجودة وغيرها من الأمور التي تعتبر أمورا أساسية لأي عملية تنموية.

وبالتالي بهذا النوع من الانتخابات سوف يصعد إلى سدة الحكم في البلدية والمجلس الشعبي الولائي من لا تتوفر فيهم مواصفات الخبرة والعلم والتجربة التي تعتبر مؤهلات وشروط ضرورية وأساسية لأي انطلاقة تنموية كانت سواء محلية أو وطنية أو غيرها. كما أنهم بهذا الإجراء اللامنطقي سوف يكون المسؤول عن إدارة هاته الوحدات المحلية والمشرف الأول على العملية التنموية على المستوى المحلي لا علاقة له لا بأمور التسيير ولا التنظيم ولا الإدارة.

2 - تحدي غياب دور المجتمع المدني في التنمية المحلية

في ذات السياق إذا بدأنا الحديث عن المجتمع المدني المحلي فالموضوع يطول ويطول، لأننا بصدد التطرق الى موضوع مفصلي في عمليات التنمية المحلية والمشاركة السياسية، وذلك لكون أي عملية تحدث على المستوى المحلي فإنها بالضرورة تنطلق من أفراد المجتمع المدني وفي نهاية المطاف تعود عليه، ولذلك وجب التركيز وبعناية على هذا الطرف كونه من أطراف الحكم الراشد، بل إن العديد من العلماء والمختصين في شؤون الحكم ربطوا الحكم الراشد بوجود مجتمع مدني وطني ومحلي بالتحديد في المقام الأول، ومنه فالتنمية المحلية لا تقع على عاتق السلطات المحلية لوحدها لكون منظمات المجتمع المدني شريك وشريك أساسي وفاعل، ويجب على السلطات المحلية التواصل فيما بينها وبين منظمات المجتمع المحلي الذي يكون دوره واضحا في تأطير وتوجيه المواطنين الوجهة الصحيحة، أما إذا فقدت البوصلة بين

السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي فسينعكس ذلك حتما على عملية التنمية المحلية.⁵⁰

كذلك هناك تحديات كبيرة تواجه منظمات المجتمع المدني المحلي في سبيل بناء التنمية المحلية الراشدة وهي كالتالي:

- مسألة التمويل الذي تتلقاه تلك المنظمات، حيث يجعلها تابعة للسلطة التنفيذية التي تدعمها، وهو الأمر الذي يدفعها إلى عدم ممارسة دورها الطبيعي الذي يتمثل في الدفاع عن حقوق المواطنين.
- ضرورة وجود إطار قانوني يلزم المنتخبين المحليين باتخاذ القرارات بالشراكة مع المجتمع المدني، ولهذا فالمجتمع المدني المحلي وفي غياب ذلك الإطار القانوني الذي يجعله مشاركا في كل عمليات التنمية المحلية، سوف ينتهز المنتخب المحلي هذه الثغرة لتمرير أي مشروع أو برنامج دون أي اعتبار لاقتراحات ومبادرات المجتمع المدني.
- قلة الوعي لدى منظمات المجتمع المدني بحقوقها وواجباتها وذلك لكون المتقدمين لعضويات تلك المنظمات غير مؤهلين من عديد النواحي وفي مقدمتها المستوى العلمي والخبراتي.
- غياب التنسيق والعلاقات بين المنظمات المجتمع المدني المحلي لا سيما في القضايا التي تهم كل الفواعل في البيئة المحلية.
- تبعيتها لبعض الأحزاب السياسية وبالتالي خروجها عن الإطار الطبيعي المرسوم والمحدد لها من طرف جميع التنظيرات العالمية، مما زاد في عزلتها لأن العلاقة بينهما - الأحزاب والمجتمع المدني- في خندق الزبونية، في إطار من ينتفع ماليا ومن يستفيد سياسيا، وبالتالي أصبحت منظمات المجتمع المدني، إما تابعة لأحزاب سياسية أو في تسير في فلك النظام السياسي القائم.⁵¹
- أحد اكبر التحديات التي تواجه عمل المجتمع المدني وهي أن العديد من أعضائها ورؤسائها هم موظفون لدى مؤسسات السلطة التنفيذية وبالتالي هم بالأساس خاضعين لتبعية السلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية. وبما أننا بصدد التطرق في العنصر الموالي إلى التحدي المفروض على طبيعة عمل الأحزاب السياسية في مشاريع بناء التنمية المحلية.

3- تحدي الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي الحلقة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي في أي بلاد كانت، لأنّ الأحزاب السياسية هي الأداة والوسيلة الحقيقية لبناء صرح النظام الديمقراطي.

لكن على العموم هناك عدة عراقيل تعترض عمل الأحزاب السياسية الناشطة على المستويين المحلي والوطني وهي كالتالي:

- كثرة الأحزاب مما يؤدي إلى إفراغ العملية الديمقراطية من محتواها لا سيما حينما يتعلق الأمر بعملية المشاركة التي سوف تكون مشاركة غير فعالة لكون الناخبين في الوحدة المحلية عاجزين عن الاختيار بين عشرات الأحزاب الناشطة، وبالتالي كلما قل عدد الأحزاب الناشطة في المجال السياسي المحلي كلما سهلت عملية الاختيار والتصويت واتخاذ القرار وحتى التوجه.
- عدم اهتمام الأحزاب السياسية بالقضايا العامة والقضايا التنموية بقدر اهتمامهم بالقضايا السياسية لاسيما قضية الوصول إلى السلطة، بل وهناك من يسعى من تلك الأحزاب إلى تحقيق مصالحه الشخصية ولأعضاء حزبه، على حساب المشاريع التنموية على المستوى المحلي.
- عدم وجود استقلالية مالية لتلك الأحزاب السياسية الأمر الذي يجعلها رهينة القرار السياسي لمن يمولها وفي مقدمتها السلطة التنفيذية في المركز.
- عدم اهتمام الأحزاب السياسية بالشؤون المحلية للمواطنين والتفاتهم إلى بعض المتغيرات الهامشية كجلب دعم العشيرة والقبيلة والأنصار وحشد الناس للمواعيد الانتخابية .
- غياب الرقابة الحزبية على عمل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة لكونها مؤلفة من تحالفات من تلك الأحزاب في الأساس.
- الصراعات الحزبية داخل المجالس الشعبية البلدية والذي يعتبر من أهم التحديات التي تحول دون بناء تنمية محلية راشدة، فصراع التشكيلات الحزبية المكونة للمجالس تؤثر سلبا على مخرجاته من مختلف القرارات، وقد تؤدي في غالب الأحيان إلى انسداد سياسي داخل المجلس، وهذه الحالة شهدتها الجزائر في عهدة 2012 – 2017.⁵²

- افتقار أغلب البلديات في الجزائر إلى الإمكانيات المادية من أجل تحسين ظروف سكانها وتقديم خدمات ذات جودة عالية مما عقد من مهمة الأحزاب السياسية المتواجدة على مستوى الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية في عملية بناء تنمية محلية راشدة.

الخاتمة:

ختاما يمكن القول أن ميكانيزمات المشاركة السياسية المتنوعة تمثل رافدا وآلية قوية لحل إشكاليات بناء التنمية المحلية الراشدة في الجزائر في الحاضر والمستقبل، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- كشفت الدراسة الارتباط الوثيق بين المشاركة السياسية والتنمية المحلية كون الأولى من أهم مقومات الحكم الراشد المحلي التي لا يمكن الاستغناء عنها لأنه بدون مشاركة سياسية لا يمكن الحديث عن تنمية محلية وفق مبادئ الحكم الراشد على أرض الواقع.

- كشفت الدراسة أن حسن توظيف واستغلال ميكانيزمات المشاركة السياسية تشكل أحد أهم القواعد الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية الراشدة في الجزائر.

- كشفت الدراسة على وجود جملة من التحديات والعراقيل القانونية والادارية والتقنية التي تواجه ميكانيزمات المشاركة السياسية في سبيل تفعيل التنمية المحلية الراشدة، إلا أنه يمكن للمعنيين في المجتمع المحلي سواء الفواعل الرسمية (المجالس المحلية المنتخبة، الادارة المحلية) أو الفواعل غير الرسمية (المجتمع المدني، الاحزاب السياسية، المواطن) العمل على تجاوزها وعلاجها، من خلال بناء القدرات المحلية وتمكين المجتمع بصورة مستدامة، وذلك بتبني فكر رشيد كأداة فاعلة في إدارة وتخطيط التنمية المحلية.

التوصيات :

- سن قوانين انتخابية واضحة، تساهم في تحقيق عدالة التمثيل، وتضفي المصداقية والنزاهة على الانتخابات المحلية، وتمنح المواطن الحرية في الاختيار دون ضغط أو إكراه.

- تكثيف الحملات التحسيسية والتوعوية عن المشاركة الإيجابية للشباب بشكل خاص لما لهم من دور إيجابي وابداعي في التنمية المحلية لأنهم القادرين على خلق المبادرات وبذل الجهد في متابعة تنفيذها.
- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية و بمؤسساتها، بما يضمن دعم تعزيز ميكانيزمات المشاركة السياسية في مجال التنمية المحلية الراشدة.
- توفير قاعدة معلومات وإحصائيات حول مشاركة المجتمع المدني والأحزاب السياسية في أعمال التنمية المحلية لاعتمادها كأساس للقيام بتنظير علمي يحدد قياس أثر المعلومات في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية وفق المقاربة الرشيدة في الحكم المحلي .

الهوامش

- 1 سربست نبي، مفهوم المشاركة السياسية في الدول الحديثة، 2007/10/31، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/02
<https://www.welateme.info/erebi/modules.php> .
- 2 طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص ص، 106، 107.
- 3 بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر- اليات التقنين الأسري نموذجا: (1962-2005)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص، 17.
- 4 Hintington Samuel and Joan Nelson.no easy choice political participation in developing countries,Harvard:university press , Cambridge,1976, p.3
- 5 بن علال بن رحو سهام، المجتمع المدني شريك فعال في العمل التنموي المحلي -واقع وآفاق-، مجلة دفاتر المتوسط، مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط بجامعة باجي مختار - عنابة-، مجلد 05، العدد 09، 2018، ص، 60.
- 6 نفسه، نفس الصفحة.
- 7 رحوي عائشة، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبعاد، مختبر الأبعاد القيمية للتحويلات الفكرية والسياسية بالجزائر- جامعة وهران 2، العدد 04، 2017، ص، 179، 178.
- 8 قصار الليل جلال وساحلي مبروك، المشاركة المواطنة كآلية لتحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة المغرب-، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 12، العدد 02، ص، 468.
- 9 رحوي عائشة، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص، 179.
- 10 طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 26، 2010، ص، 29.
- 11 البلي مسعود، تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: دراسة نظرية من منظور الحكم الجيد، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد 7، العدد 19، 2015، ص، 347.
- 12 محمد السوداني مناف وسالم داود رضا، التحليل المكاني للحكم الرشيد في العراق، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، عدد خاص، 2015، ص ص، 144، 145.
- 13 طاشمة بومدين، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، مجلة التواصل، مرجع سابق، ص، 30.

- 14 رحوي عائشة، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص، 180.
- 15 أبو شنب جمال، الصفوة العسكرية في دول العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص، 243.
- 16 قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي - الجزائر، العدد 11، 2017، ص، ص، 77، 78.
- 17 رحوي عائشة، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص، 181.
- 18 نفسه، نفس الصفحة.
- 19 قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مرجع سابق، ص، 78.
- 20 نفسه، نفس الصفحة.
- 21 جمال الدين شوقي إسلام، المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، 2018/11/01، <https://www.maan-ctr.org/>، تم تصفح الموقع يوم: 2022/09/12.
- 22 نفسه.
- 23 ركاش جهيدة وقسايسية إلياس، الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة في الجزائر: دراسة في برنامج CABDAL، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي الأغواط - الجزائر، العدد 74، 2019، ص، 163.
- 24 السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص، 160.
- 25 شايف بن علي، شايف جار الله، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص، 26.
- 26 حميداني علي ودرويش الزهراء فريال، تكريس الحكم الراشد على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 09، 2018، ص، 237.
- 27 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 يتضمن التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة في 2020/12/30، ص، 9.
- 28 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية. عدد 37، الصادرة في 2011/07/03 الموافق ل 01 شعبان 1432 هـ، ص، ص، 8، 9.
- 29 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية. عدد 12، الصادرة في 2012/02/29 الموافق ل 28 ربيع الأول 1433 هـ، ص، 10.
- 30 حميداني علي ودرويش الزهراء فريال، تكريس الحكم الراشد على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص، 238.
- 31 شايف بن علي شايف جار الله، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، مرجع سابق، ص، 26.
- 32 شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر - دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص، 75.
- 33 عمايدي فايزة، المجتمع المدني كآلية لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في ظل قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص، 18.
- 34 حليفة محمد، مدى مساهمة المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص، 68.
- 35 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص، 08.
- 36 وكالة الأنباء الجزائرية، محليات 27 نوفمبر: المجتمع المدني "دعامة أساسية" للتنمية المحلية، 2021/11/19، <https://www.aps.dz/ar/algerie>، تم تصفح الموقع يوم: 2022/09/14.
- 37 عمايدي فايزة، المجتمع المدني كآلية لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في ظل قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12، مرجع سابق، ص، 19.

- 38 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، مرجع سابق، ص، 12.
- 39 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، مرجع سابق، ص، 08.
- 40 عمليدية فايذة ، المجتمع المدني كآلية لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في ظل قانون البلدية 11/10 وقانون الولاية 12/07، مرجع سابق، ص، 19.
- 41 بن عبد الله البسام سليمان، مدى إسهام النشاط الطلابي في تنمية العمل التطوعي لدى طلاب المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التربية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية، 2011/2012، ص، 21.
- 42 كيم سمير ، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية: قراءة في الحالة الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 13، العدد 02، 2018، ص، 440.
- 43 الظاهري محمد محسن، المجتمع والدولة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص، 376.
- 44 صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية و الإدارية، كلية الاعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص، 27.
- 45 بو الشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص، 122.
- 46 بوسعد سمية وملاح السعيد، دور الوسائط السياسية في تعزيز التنمية المحلية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 11، 2018، ص، 95.
- 47 نفسه، ص، 96.
- 48 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 2020، المرسوم الرئاسي رقم 20-442 يتضمن تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، مرجع سابق، ص، 9.
- 49 قياتي عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي - الجزائر، مرجع سابق، ص، 82.
- 50 بوضياف عمار، شرح قانون البلدية، ط1، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 139.
- 51 ولد المصطفى محمد محمود، البلديات ودورها في التنمية المحلية - بلديات كيفه وكنكوصة نموذجاً، مجلة دراسات موريتانية، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 17، 2014، 26.
- 52 حاجي نذير ودرويش جمال، أثر تشكيل المجالس الشعبية البلدية على التنمية المحلية 2012-2017 بلدية الصومعة نموذجاً، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مخبر البحث: الأمن في منطقة المتوسط جامعة باتنة 1، المجلد 09، العدد 02، 2020، ص، 204.